Route Educational & Social Science Journal
Volume 5(14),December 2018
Artical History

Received/ Geliş	Accepted/ Kabul	Available Online/yayınlanma
22.11.2018	13.12.2018	20.12.2018

فتنة المصطلحات والمفاهيم اللغوية، مفهوم "الكلمة" أنموذجًا

SEDUCTION OF LINGUISTIC TERMS AND CONCEPTS, THE WORD MODEL

خالد بن سليمان بن مهنا الكندي
أستاذ مساعد – جامعة السلطان قابوس
Khalid Sulaiman Muhanna Alkindi
Assistant Professor – Sultan Qaboos University

الملخص

لا يخلو علم من مصطلحات لها مفاهيمها الخاصة المتفق عليها؛ لكن بعض المصطلحات لا يتفق المختصون على مفهومها، وبعض المفاهيم متشابكة يصعب الفصل بينها، ورغم أن المختصين يجتهدون في حل هذه الإشكالات فإن إجراءاتهم تفتقد إلى النظرة الشمولية إلى علاقة كل مصطلح ومفهوم بغيره من المصطلحات والمفاهيم للوصول إلى حدود فاصلة بين المفاهيم، وتفتقد محاولاتهم أيضًا إلى الاستناد على مقاربة واضحة صالح لحل مشكلات المصطلحات والمفاهيم في كل العلوم. وتسعى دراستنا إلى تقديم نظرية جديدة سمّيناها السبر لحل مشكلات المصطلحات والمفاهيم، والسعي إلى تضافر التخصصات، وتقديم رؤية شاملة للتحليل صالحة لكل العلوم تقوم على مبدأ تقسيم الموجودات إلى وِحْدات وعلاقات، وقد طبّقنا هذه النظرية في هذا البحث على مفهوم الكلمة بعد أن ناقشنا إشكالات تحديد مفهومها والفرق بينها وبين المورفيم عند اللغويين والنحويين والمعجميين والبلاغيين والوصفيين

والسيميائيين والفيلولوجيين وفقهاء اللغة، من العرب والغرب، القدماء والمحدثين، وذلك من خلال كتاب "الكلمة: دراسة لغوية معجمية" لحلمي خليل.

الكلمات المفتاحية: السَّبْر، الكلمة، المورفيم، المصطلحات، المفاهيم.

The abstract

Each science has its own *terms* and *concepts* that are speculated by specialists, but some concepts are controversial among them. Although some specialists are struggling to solve these problems, their procedures lack the holistic view of the relationship of each term and concept to other terms and concepts; so they cannot reach a dividing line between these concepts, and miss their attempts to rely on a clear approach to solve the problems of terminology and concepts in all sciences. Our study seeks to present a new theory called "*Introspection*" to solve the problems of terminology and concepts, to seek a synergy of disciplines, and to provide a comprehensive view of the analysis valid for all science based on the principle of the division of *objects* into units and relationships. We applied this theory in this research to the concept of "*word*" after we discussed the problems of defining its concept and the difference between it and "*morphology*" among linguists, grammarians, lexicographers, semiologists, philologists, Arabs and the West, the ancients and the modernists, through the book "Word: a linguistic and lexicographic study' by Hilmy Khaleel.

Keywords: Introspection, word, morpheme, concept, terms.

المدخل

لكل علم مصطلحات؛ إذ يتعارف المختصون في كل علم على ألفاظ مُعَيَّنة ويُلبسونها مفاهيم خاصة فتصير مصطلحات، وتتولد عن المصطلحات والمفاهيم إشكالات عدة أبرزها:

1) مدى القدرة على استعمال المصطلح الكفيل بتعريف المفهوم تعريفًا جامعًا مانعًا بحيث لا يختلط بغيره من المفاهيم.
2) الجدل الذي تثيره بعض المصطلحات بين المختصين، واختلافُهم في المعايير التي ينطلق كل منهم لتحديد مفاهيم هذه المصطلحات التي يختلفون فيها.
3) دور المدارس والنظريات في إعادة النظر في بعض المصطلحات القديمة واستبدالها أو الاحتفاظ بها مع إلباسها مفاهيم جديدة.
4) افتقاد التواصل بين العلوم للتنسيق بينها في توحيد المصطلحات ذات المفاهيم الواحدة، والنظر إلى المفاهيم بنظرة شمولية يسهم فيها كل علم بزاوية مختلفة إلى النظر تقدم إضافة جديدة إلى مفهومه.

وتتبنّى دراستنا تقديم نموذج لفتنة مصطلح الكلمة، هذا المصطلح الذي تصدى له أول الأمر في الدرس العربي حلمي خليل في كتابه "الكلمة: دراسة لغوية معجمية"، فحشد له آراء العرب والغربيين من القدماء والمحدثين، وخرج بخلاصة عدم إمكان تقديم تعريف جامع مانع للكلمة، وإنما يمكن الاكتفاء بدراسة خصائصها البنيوية والدلالية! وأُعلِّقُ بقولي: كيف يمكن للباحثين الاعتراف بكائن لغوي يسمى الكلمة دون القدرة على تحديد مفهومه؟!

ولحل إشكال مفهوم الكلمة والفرق بينها وبين المورفيم رأينا أن نستعين بنظرية السبر التي وضعناها في كتابنا "مستقبل الدراسات الإنسانية في ضوء نظرية السبر"، وهي نظرية تقدّم آلية صالحة لكل العلوم تفترض أن على أيّ علم أن ينظر في الأمور التي تمتّ إلى مجال اهتمامه، فيصنّفها إلى وِحْدات (كُلٍّ يمكن أن يكون له أجزاء مثل الشجرة) وعلاقات (ما لا يمكن للعقل أن يتخيَّلَه كُلًّا مثل الإيمان)، ثم يصنف العلاقات إلى (علاقات وجود ينبغي أن تنطبق كل منها على الأقل على جميع

جزئيات وِحْدة واحدة من الوحدات التي تقع في مجال اختصاص هذا العلم)، و(علاقات تحلية لا تنطبق على جميع جزئيات أية وحدة من الوحدات التي يدرسها العلم). والغاية من هذه النظرية محاولة تقديم رؤية شاملة تسبق أي قرار، وتوحيد مصطلحات العلوم، وفتح نوافذ متعددة للتحليل بتفعيل التعاون بين العلوم المختلفة، والعناية بالمفهوم وتسخير الأشكال له، ووضع إستراتيجية جديدة للتحليل صالحة لكل العلوم، وتقديم نظرية توليدية إحاطية، زتفتيق الذهن في موضوعات جديدة وزوايا نظر لم تُطْرَق من قبل، وإعادة النظر في آلية صناعة المعاجم ومصطلحات العلوم ومفاهيمها.

المبحث الأول: إشكالات مفهوم "الكلمة" من خلال كتاب "الكلمة: دراسة لغوية معجمية" لحلمي خليل (الطبعة الأولى 1980):

اجتهد حلمي خليل كثيرًا في العودة إلى الآراء والدراسات العربية والغربية القديمة والحديثة التي قُدِّمت في تعريف الكلمة، وهي آراء منسوبة إلى معجميين ونحويين وفقهاء لغة وبلاغيين وفيلولوجيين ووصفيين، فقد تحدث أولًا عن الدراسات العربية فقال إن بعض العلماء تحدث عن نطق الكلمة وكتابتها (خليل، 1993، ص15)، وتحدث بعضهم عن إمكان استقلالها أو اتصالها بغيرها من الوحدات اللغوية وعن وجوب أن تكون مذكورة أو جواز حذفها (السابق، ص21-22)، واقتصر بعضهم على الحديث عن أقسام الكلم (السابق، ص20)، واشترط بعضهم أن تكون دالة على معنى مفرد لا مركب، وقال بعضهم إنها على حرفين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة (السابق، ص24-25). ودَرَسَ بعضهم تأثيرَ مخارج الأصوات وصفاتها في حسن تجاور الأصوات في الكلمة أو سوء تنافرها، واشترط في فصاحة الكلمة أن تكون جارية على العرف العربي في التصريف (السابق، ص26-28). وبعد عرض آراء العرب القدماء يخلص حلمي إلى أن الكلمة عند النحويين ما تكوّن من صامت وصائت فأكثر ودلّ على معنى مستقل، أي إن تصورهم للكلمة قائم على الصوت والاستقلال والدلالة المفردة (الجزئية). ولكنهم غفلوا عن التفرقة بين الحرف والصوت فلم يفرقوا بين الجانب الفيزيائي للصوت phonetic والجانب الوظيفي phonology، ولم يفرقوا بين الدلالة الوظيفية للكلمة والدلالة الاجتماعية رغم إدراكهم لكل منهما، ولم يفرقوا بين تقتضيه صنعة النحو وما لا تقتضيه صنعة النحو من الكلم (السابق، ص22-23).

أما الدراسات الغربية فنظر بعضها إلى اشتراط قبول الكلمة قانون الاستبدال Substitution Counters (السابق، ص16-17). واشترط بعضها تتابع أصواتها واستقلالها،

ونظر إليها بعضهم على أنها علامة لغوية غير قابلة للتقسيم تشير إلى موضوع ويتغير موقعها في الكلام (السابق، ص17).

وخلص حلمي إلى أنه لا يمكن وضع تعريف جامع مانع للكلمة؛ لأن لكل لغة خصائصها الذاتية، وأن الأفضل دراسة الكلمة من جوانب المبنى (الصوات، الصيغة والوظيفة، الاشتقاق، النطق والكتابة) وجوانب المعنى (العلاقات الدلالية، والحقول الدلالية، ورمزية الكلمة) (السابق، ص30-31).

وإذا لم يكن ممكنًا أن يتفق اللغويون على تعريف جامع مانع للكلمة فإنه لا بد لأي باحث يتصدى لدراسة الكلمة أن يتبنى تعريفًا معقولًا يُرجِّحُه بدليل؛ لكي يستطيع التعامل مع كائن معلوم فيحلِّله وينظر في علاقاته مع سائر الوحدات اللغوية وفي دلالاته، ولعل حلمي أدرك هذا فورًا وهو يستفتح الفصل الثاني بمحاولة منه لتعريف الكلمة قائلًا: "إذا قلنا إن الكلمة مجموعة من الوحدات الصوتية المؤلفة بطريقة معينة؛ لكي ترمز إلى الأشياء الحسية والأفكار المجردة؛ فإننا في الواقع لا نبعد كثيرًا عن الحقيقة" (السابق، ص33). وتعريفه هذا تعريف لا يمكن قبوله علميًّا؛ لأنه مبني على مفاهيم نَكِرة منها قوله (مجموعة من الوِحدات الصوتية) وقوله (المؤلفة بطريقة معينة)، فلم يُحدِّد نوع الوِحدات الصوتية التي تتركب منها الكلمة، ولا الكيفية التي تأتلف عليها هذه الوحدات داخل الكلمة. ولأجل ذلك فنحن مضطرون إلى أن نستخلص تصوّر حلمي للكلمة من خلال حديثه عن جوانبها البنيوية وجوانبها المعنوية؛ لننظر: هل هذا التصور مفهوم متماسك للكلمة يُمكِّن الباحث عن الكلمة وسط السياق أن يُميِّزها تمامًا بحيث لا تختلط بها سائر الوِحدات اللغوية الأخرى؟

للإجابة عن ذلك سنلخِّص أهم فصل يوضِّح تصور حلمي للكلمة، وهو الفصل الثاني "الجانب الصوتي" من الباب الأول؛ لأن أي كيان يُعْرَف بِوِحْداته التي يتكوَّن منها، وسنستفيد من الفصول الأخرى للتعليق على دقة التصور الذي قدّمه حلمي.

يقول حلمي في الفصل الثاني الخاص بالجانب الصوتي إن الكلمات تتألف من فونيمات لكنه لم يحدِّد عددها (السابق)، وإنَّ تَجَاوُرَ هذه الفونيمات يُنشئ كُتَلًا صوتية لها مقاطع، ويكون بين أجزاء الكلمة علاقات، وهذه الكُتَل هي المعروفة بالكلمات، ومن خلال التماثل والتخالف تتميز الكلمات بعضُها عن بعض؛ كما يمكن التمييز بينها في الفونيم والمقطع والنبر والتنغيم والمفصل (السابق، ص35)، فعلى مستوى الفونيم ينبغي أن يكون لكل كلمة فونيماتها التي لا تتكرر في كلمة أخرى بنفس العدد والترتيب، وبهذا تكون الكلمة في أبسط صورها مجموعة من الفونيمات التي يتقابل كل منها مع الآخر، وتكون للفونيم داخل الكلمة وظيفتان الأولى إيجابية لأنه يسهم في المعنى الكلي للكلمة، والأخرى سلبية

لأنه يحفظ الكلمة من أن تختلط بكلمة أخرى، والعبرة في الفونيم أن يكون صوتًا قادرًا على إحداث تغيير في معنى الكلمة أو الوظيفة وإلا يصبح مجرد تنوع صوتي لفونيم واحد (السابق، ص37-39)، ولا توجد كلمة في أية لغة تحتوي على أقل من مقطع، وأقلُّ المقاطع طولًا ما تكوّن من صامت وصائت قصير (السابق، ص41-42)، وعلى مستوى الكلمة يُمْكِن إحداث النغمة، وهي تمييز بعض أصوات الكلمة عن بعض انخفاضًا وارتفاعًا في درجة علو الصوت، الأمر الذي يسبب تغيير معناها المعجمي في بعض اللغات أو إرادة نقل الخبر إلى الإنشاء أو العكس إذا كانت هي من الكلمات التي يمكن أن تمثِّل وحدها معنى جُمْلِيًّا. وأمّا المفصل فيكون بين المقاطع أو بين الكلمات (السابق، ص46-48).

إن مشكلة تعريف الكلمة تتعلق بمشكلة أخرى كبيرة هي تحديد مفهوم المورفيم، ومع ذلك يزعم حلمي أن المدارس اللغوية الحديثة تتفق بأن المورفيم هو أصغر وِحدة لغوية تدل على معنى أو وظيفة صرفية أو نحوية (السابق، ص16-22)، ويرى أن اللغويين توصلوا إلى المورفيم حين نظروا إلى كلمات مثل (مسلم، مسلمات، سُرّ مَن رأى، يُعلِّمون) وتساءلوا: هل يمكن تفكيك هذه الكُتَل الصوتية إلى أجزاء بحيث يدل كل جزء على معنى مستقل؟ (السابق، ص51). ويضرب مثالًا على المورفيمات بالزيادات التي تلحق كلمة (read) في (reads, reading,) فلهذه الزيادات وظائف صرفية ونحوية.

ويذكر حلمي أن اللغويين قسّموا المورفيم إلى مورفيم حر free morpheme يمكن أن يستقل في النطق مثل (رَجُل)، ومورفيم مُقيَّد bound morpheme مثل تاء التأنيث في (مسلمة) لأنها لا تُلْفَظ بدون اسم يسبقها. (السابق، ص52-53) ورغم أن حلمي يطرح هنا مفهوم المورفيم الحر إلا أنه لم يقدِّم في البحث مقابلة بين حدود المورفيم وحدود الكلمة؟

ثم إنه يذكر في السياق نفسه أن اللغويين قسّموا المورفيم المقيَّد إلى قسمين [ونرى أنه تقسيم مبني على علاقة المورفيم بالتركيب أو عدمه]:

أ- المورفيم الاشتقاقي Derivational Morpheme هو الوِحدة اللغوية التي لا غنى عنها للدلالة على وظيفة مورفولوجية ليست متعلقة بالتركيب، ومثاله السوابق Prefixes واللواحق Suffixes والدواخل Infixes، فهذه تعطينا معاني تصريف الفعل من ماض إلى مضارع إلى أمر إلى اسم فاعل إلى اسم مفعول، ومعاني الأبنية (المطاوعة والتعدية والطلب والافتعال).

ب- المورفيم الإعرابي inflecting Morpheme وهو ما يدل على وظيفة تحصل على مستوى التركيب syntax، مثل حركات الإعراب فهي لا تظهر في المورفيم حين يكون وحده خارج التركيب.

ويرى حلمي أنه لا يُشْتَرَط في المورفيم أن يكون تتابعيًّا، ومعنى كلامه أنه لا يُشْتَرَط أن يكون المورفيم كيانًا فيزيائيًّا متتابع الأجزاء؛ بل قد يكون مُفرَّق الأجزاء، ويسمِّيه الوِحدة الصرفية غير التتابعية Non-Sequential Morpheme كما هو الشأن في كلمة (كاتب)، يقول: "مثال ذلك كلمة (كاتب) فهي تتكون من وِحْدتين غير متتابعتين، الأولى تتكون من الجذر (ك. ت.ب) وهي وِحدة صرفية غير تابعة، لأن الفونيمات المكوِّنة لهذا الجذر لا تشكل وحدها عادة تتابعًا متصلًا في أي كلمة عربية. أما الوحدة الثانية في هذه الكلمة فتتكون من (فتحة طويلة + كسرة) وهي أيضًا وِحدة صرفية (مورفيم) غير تتابعية" (السابق، ص54-55). وسبب كون (ك.ت. ب) مورفيمًا غير تتابعي في أية كلمة عربية هو أنه لابد أن يُفْصَل بين الكاف والتاء والباء ببعض الصوائت والصوامت التي تظهر في اشتقاقات هذا الجذر. وسبب كون الفتحة الطويلة والكسرة مورفيمًا غير تتابعي أيضًا أن التاء تفصل بين الفتحة الطويلة والكسرة.

كان ذلك خلاصة ما قاله حلمي عن المورفيم، ونرى أن في طرحه إشكالات لم يتعرض لحلها تتمثل في الأسئلة التالية:

1) إن تعريفه المورفيم بأنه أصغر وِحدة لغوية لها معنى، وتقسيمه إياه إلى مورفيم حُرّ ومورفيم مُقَيَّد، وقوله إن على الباحث أن يحلل الكلمة إلى عناصرها المكوِّنة لها- كل ذلك يقتضي أن تكون أجزاء المورفيم قادرة على التعبير عن معناها في أي تركيب توضع فيه، فلو وافقنا على أن الألف الطويلة والكسرة في (كاتب) مورفيم فإن هذا يقتضي وجوب دلالتهما على معنى، فإن كان معناهما الذي قصده حلمي هو الدلالة على مَن قام بالفعل وجب أن نلحظ هذه الدلالة عند مجيئهما في اسم آخر مثل (مسائل) ولكننا لا نلحظ هذه الدلالة إلا في المشتقات التي على وزن (فاعل)، فهل المورفيم الدال على مَن قام بالفعل هو وزن (فاعل) أو الألف الطويلة والكسرة؟
2) ولو اعتقدنا أن الجذر (ك.ت.ب) مورفيم غير تتابعي لوجب أن يكون دالًّا على معناه (حَدَث الكتابة) في أية كلمة يُوضَع فيها، وبناء عليه سنقول إن (كتائب) تحمل حدث الكتابة، ولا شك أن (الكتائب) كلمة لا علاقة لها بالجذر (ك.ت.ب) رغم وجود حروفه فيها على الترتيب

نفسه الموجود فيه. وهنا نطرح السؤال التالي: أليس وزن (فِعالة) وزنًا شائعًا من أوزان المصادر – ومنه نِجارة وحِدادة ودِراسة ورِسالة وصِناعة– كفيلًا بالدلالة على حَدَث الكتابة دونما حاجة إلى إسناد هذا المعنى إلى حروف مفرَّقة قد توجد في كلمة ولا تدل على حدث الكتابة؟

3) ثم إن حلمي خليل يَعُدّ الأوزان من المورفيمات فهو يقول عن الوظائف الصرفية للكلمة: "وهي المعاني المستفادة من الأوزان والصيغ المجردة، فاسم الفاعل مثلًا هو اسم مشتق على وزن فاعل من الثلاثي، وهو يدل على معنى مجرد حادث وعلى فاعله أيضًا، ولهذا فهو يشتمل على أمرين معًا: 1.المعنى المجرد الحادث من مورفيم الجذر. 2.فاعل هذا الحدث من مورفيم الصيغة" (السابق، ص56–57). وهنا نسأل: هل يعني حلمي أن الألف الطويلة والكسرة هي مورفيم داخل مورفيم أكبر منه هو وزن اسم الفاعل، وإذا كان هذا هو ما أراده فما فائدة وجود مورفيمين يدلّان على المعنى نفسه؟!

4) على خلاف اسم الفاعل نجد حلمي خليل يفرِّق بين دلالتين لكل منهما مورفيم: دلالة أقسام الكلم (مثلا الاسمية والوصفية والظرفية والإحالية والفعلية والانفعالية والتعليق) ودلالة السوابق والدواخل واللواحق مثل أحرف المضارعة وأداة التعريف، يقول: "ينبغي أن نشير هنا إلى أن الكلمات التي تدل على أسماء أو صفات أو أفعال تدل بالإضافة إلى هذه الوظائف الصرفية العامة على وظائف صرفية فرعية أخرى، فكما ذكرنا أن المعنى الصرفي العام للفعل هو الدلالة على الحدث والزمن، فحين نقسم الفعل إلى ماض ومضارع وأمر فسنجد مثلًا أن الفعل (ضرب) بمفرده يؤدي وظيفة الإسناد للغائب لأنه عبارة عن الفعل والضمير (ضرب + هو) أي إنه أدى وظيفة أخرى غير وظيفته الأساسية وهي الدلالة على الحدث والزمن، ومثل ذلك أيضًا في الفعل المضارع بمفرده حيث يدل المورفيم (ي) وهو سابقةٌ على أن الفعل مسند إلى المفرد الغائب، ومثل ذلك في التاء في (تضرب) والهمزة في (أضرب) والنون في (نضرب)، ووظيفة الإسناد هذه غير الوظيفة الأساسية للفعل المضارع، وهو ما يشير إليه النحاة باستتار الضمير..." (السابق، ص58–59). وهذا يثير أسئلة من نوع: أليس وزن الفعل وحده معبِّرًا عن الحدث والوزن والإسناد أو التوجيه إلى (الغَيبة أو الخطاب أو التكلم)؟ هل كان بالإمكان أن تدل أحرف المضارعة على الإسناد لولا أنها داخل صيغة من صيغ الفعل؟

وللإجابة عن استفساراتنا وحل الإشكالات السابقة نطرح رؤيتنا الخاصة في الفصل التالي.

المبحث الثاني: الوحدات والعلاقات اللغوية من منظور نظرية السبر:

لا يمكن للعلماء المختصين بأي مجال أن يتوصلوا إلى مفهوم دقيق لكل مصطلح في مجال تخصصهم؛ ولا أن يميزوا بين المفاهيم المتشابكة والمعقدة؛ إلا إذا قاموا بالإجراءات الآتية:

1) إحصاء كل العلاقات التي يُعْنَى بها مجال عملهم. ونعني هنا العلاقات بمفهوم نظرية السبر.
2) معرفة كل الوِحْدات التي تقع عليها تلك العلاقات. ونعني هنا الوِحْدات بمفهوم نظرية السبر أيضًا.
3) تمييز كل وحدة بالعلاقات التي تقع عليها وحدها دون سائر الوِحْدات، فإذا ثبت أنها تتميز بعلاقات لا تتصف بها الوحدات الأخرى فهذا يعني أنها وِحْدة أساسية، وإذا ثبت أنها لا تتميز بأية علاقة عن غيرها فإن هذا يعني أنها ليست وحدة.
4) إن العلاقة التي تنطبق على كل الجزئيات التي تندرج تحت وِحْدة أساسية بحيث لا يمكن لأية جزئية من جزئيات هذه الوحدة الأساسية أن تخلو من هذه العلاقة– سنسمّيها علاقةَ وُجُود. وعلاقاتُ الوجود هذه هي التي يلزم إحصاؤها كلُّها لأنها هي العلاقات الضرورية للتفرقة بين وِحْدة وأخرى، وهي التي يمكنها حل مشكلة اختلاط المفاهيم عند العلماء في تخصص معين.
5) إن العلاقة التي تنطبق على بعض جزئيات وِحْدة أساسية ولا تنطبق على كل جزئياتها، وكذلك لا تنطبق على كل جزئيات أية وحدة أساسية– نسمّيها علاقةَ تَحْلِية. وعلاقاتُ التحلية هذه هي التي يُخطئ العلماء حين يركّزون عليها للتفرقة بين الوحدات، فيعتقدون بوجود وِحدات لا وجود لها، وكان عليهم أن يدركوا أنه لا توجد وِحْدات إلا الوِحْدات التي يُتَعَرَّفُ عليها من خلال علاقات الوجود، وأما علاقات التحلية فهي علاقات لا تعين على التفرقة الحاسمة بين الوحدات، وإنما يستفاد منها في معرفة مزيد من الخصائص التي تتمتع بها جزئيات من جزئيات وِحْدة معينة.
6) إذا تصورنا أن علاقة الوجود (أ) تنطبق على الوحدة (س) ولا تنطبق على الوحدة (ص)؛ فإن علاقة الوجود (أ) تُعَدّ كُلِّيًا ذاتيًا ضروريًا لتعريف الوحدة (س) والتفرقة بينها وبين الوحدة (ص)، ولا يمكن قبول علاقة الوجود (أ) في تعريف الوحدة (ص). ورغم أن علاقة الوجود (أ) لا تنطبق على الوحدة (ص) فإننا لا نقول إن العلاقة (أ) هي علاقة تحلية بالنسبة للوحدة (ص)؛ لأن علاقة الوجود تبقى علاقة وجود مادامت منطبقة على جميع جزئيات وحدة لغوية واحدة على الأقل.

7) لا يستعان بعلاقة التحلية (ب) للتفرقة بين الوحدة (س) والوحدة (ص) إلا إذا كانت علاقة التحلية (ب) معدومة في كل جزئيات إحدى الوحدتين وموجودة في بعض جزئيات إحدى الوحدتين.

8) إن علاقات الوجود وعلاقات التحلية تُسمّى العلاقات الخاصة؛ لأنها تخصّ وِحْدات من مجال خاص مثل علم اللغة أو علم الأحياء أو علم التاريخ. ومن طبيعة العلاقات الخاصة أن تقوم بها بعض الوحدات ويكون لهذه العلاقات الخاصة في الغالب تأثير فيزيائي.

9) إن العلاقات العامة هي علاقات تصنيفية يقوم بها العقل للتفرقة بين وِحدة وأخرى أو بين علاقة وأخرى، ومثالها علاقة التباين، وعلاقة التساوي، وعلاقة التعاند، وعلاقة العموم والخصوص المطلقين، وعلاقة العموم والخصوص من وجه، وعلاقة الكل بالجزء. وهي علاقات تصلح لكل المجالات والاختصاصات، لأنها تنطبق على الوِحْدات المجردة التي يتكون منها الكون (الإلكترون، البروتون، الفوتون، الذبذبات الصوتية، المغناطيس، الأرواح) (الكندي، مستقبل الدراسات الإنسانية، الفصل الثالث).

10) إن علاقات الوجود التي تشترك فيها كل الوحدات في مجال معين مثل مجال اللغة– هي الكليات الذاتية التي تُعْرَف بها هذه الوحدات، وسنسمّيها: علاقات الوجود المشتركة. فإذا أردنا وضع تعريف للوحدة اللغوية ذَكَرْنا هذه الصياغة الرياضية:

الوحدة اللغوية = الوحدة المجردة (الذبذبات الصوتية) التي تنتمي إليها الوحدة اللغوية + علاقات الوجود المشتركة.

11) بعد أن يتوصل الباحث المختص إلى العلاقات والوحدات المتعلقة بموضوع بحثه أو تخصصه، ويرغب في تقديم موضوعه بطريقة نظرية السبر، يُفَضَّل أن يقدِّم الحديث عن الوِحْدات الأساسية، ثم علاقات الوجود التي تتصف بها هذه الوِحْدات الأساسية، ثم علاقات التحلية.

لقد قمنا بالإجراءات السابقة، وطبّقناها على مجال اللغة، وخلصنا إلى أن الحديث عن الوحدات اللغوية هو حديث عن كل ما يمكن أن ينتج عن الذبذبات الصوتية، سواء تحول إلى وحدات مكتوبة أو بقي وحدات منطوقة، وعلى الرغم من أن الكلام ينتجه المتكلم في سياق يتضمن متلقّين له في ظروف محددة فإننا لا نَعُدّ المتكلم ولا المستمع وحدات لغوية؛ لأن الوحدة اللغوية مكونة من وحدة مجردة هي الذبذبات الصوتية مختلفة عن الوحدات المجردة التي يتكون منها الإنسان (وحدة الإلكترون + وحدة البروتون + وحدة الروح). ولذا فإننا نبحث في العلاقة بين الإنسان (الناطق أو المتلقي) والوحدات

الصوتية (المنطوقة) باعتبارها علاقة لا باعتبارها وحدة لغوية. وإذا طبّقنا مفاهيم نظرية السبر التي تفرق بين الوحدة والعلاقة فإننا نستطيع أن نقول إن الوحدات اللغوية في رأي نظرية السبر لا تتجاوز الوحدات الست الآتية:

1) الفونيم: ونعرّفه بالمسبورات الآتية: {وحدة لغوية + يتصف زمن نطقه بأنه أقصر زمن ميكانيكي (علاقة) + لا يكون إلا صائتًا واحدًا أو صامتًا واحدًا (علاقة) + يمثل جزءًا من الكلمة أو المورفيم (علاقة) + يتطلب نطقه أن يُنْطَق مع وِحْدة أخرى (علاقة) + تتغير خصائص نطقه تغيرًا طفيفًا بمجاورته لغيره من الوحدات فيظهر في صورة فونات (علاقة) + فوناته لا تؤثر في قيمته داخل الكلمة أو المورفيم (علاقة)}.

ولايزال المورفولوجيون يفرّقون بين الفونيم والفون، ويعتبرون الفونيم صورة ذهنية مجردة تظهر في صور حسية هي الفونات، في حين ترى نظرية السبر أن الوحدة اللغوية هي الفونيم، وأننا إذا أضفنا إلى الفونيم علاقة المجاورة مع فونيمات أخرى فإن بعض الخصائص الصوتية لهذا الفونيم تتغير، وهذا يعني أن الفون هو (فونيم + علاقة المجاورة مع فونيم آخر)، وعلى هذا فإن الفون ليس وحدة مستقلة بل هو فونيم مضاف إليه علاقة المجاورة. ومثال الفونيم عند المورفولوجيين حرف الدال في العربية، ومثال فوناته: الدالات الموجودة في كلمات (دَخَل، دِعْبِل، دُخَان).

2) المقطع: ونعرّفه بالمسبورات الآتية: {وحدة لغوية + مكون من فونيمين أو أكثر لا يخلوان من أن يكون أحدهما صامتًا والآخر صائتًا (وحدة) + ينتج بسبب نبضة صدرية (علاقة) + لا يُعدّ علامة لغوية (علاقة) + فليس له ممثِّل (علاقة) + ولا يحيل إلى موضوع (علاقة) + ولا يؤدي وظيفة إلا إذا كان مورفيمًا (علاقة) + ويقع عليه النبر (علاقة) + ويكون مورفيمًا أو كلمة أو جزءًا منهما (وحدة) + ويتأثر طوله وتوزيعه بالسياق المقالي إذ تتداخل بعض مقاطع الكلمات (علاقة) + ويمكن أن ينطق المقطع وحده (علاقة)}

ونمثّل للمقطع بقولنا إن في آية {إِنَّ اللهَ مَعَ الذين اتقوا والذين هم محسنون} [سورة النحل: 128] المقاطع الآتية: إِنْ نَلْ لا هَ مَ عَلْ لَ ذِيْ نَتْ تَ قَوْ وَلْ لَ ذِيْ نَ هُمْ مُحْ سِ نُوْنْ.

3) المورفيم: ونعرّفه بالمسبورات الآتية: {وحدة لغوية + مكوَّن من فونيم أو أكثر (وِحْدات) + مكوَّن من مقطع أو أكثر (وِحْدات) + يمكن أن يظهر في صورة بِنًى متعددة (علاقة) + يحمل وظيفة واحدة أو أكثر من وظيفة أو يسهم هو وغيره في إنجاز وظيفة (علاقة) + لا يؤدي وظيفته إلا في نفس مجموعة الإسناد والمجموعة القصورية (علاقة) وقد تتعدد وظائفه بتعدد مجموعات الإسناد والمجموعات القصورية المصاحبة له في سياقه (علاقة) + بعض أنواعه مستقل

في النطق وبعضها متصل بغيره (علاقة) + بعض أنواعه يكوّن ممثِّلًا وبعضُها لا يكوّن ممثِّلًا (علاقة) + بعض أنواعه له موضوع وبعضها لا موضوع له (علاقة) + يُخْتَبَر بالاستبدال للتفرقة بينه وبين مورفيم آخر (علاقة) + قد يكون كلمة أو جزءًا من كلمة (علاقة) + تتمتع أجزاؤه بثبات ترتيبها (علاقة) + قد يتكون من صامت واحد أو صائت واحد أو من فونيمين أو أكثر (وِحْدات) + قد يقع النبر على أحد مقاطعه (علاقة) + لا يكون محذوفًا مُقدَّرًا إلا إذا كان كلمة في سياق (علاقة)}

4) الكلمة: ونعرّفه بالمسبورات الآتية: {وحدة لغوية + مكونة من فونيمين فأكثر (وحدات) + ومقطع واحد على الأقل (وحدات) + ولا تكون مورفيمًا إلا إذا دخلت في سياق وأدّت وظيفة (علاقة) + لابد أن تكون علامة لغوية (علاقة) + تحيل إلى موضوع (علاقة) + وتصنع ممثِّلًا (علاقة) + ويتأثر معناها بالسياق (علاقة) + وتُلحَظ علاقات الترادف بينها وبين سائر الكلمات بعلاقة الاستبدال (علاقة) + وتمثِّل جزءًا من التركيب (علاقة) + تتصف بعض الكلمات بأنها لازمة الترتيب في التركيب ويتصف بعضها بالتنزل في مواقع مختلفة من التركيب (علاقة) + ويمكن استقلالها في النطق (علاقة)}

5) التركيب: ونعرّفه بالمسبورات الآتية: {وِحْدة لغوية + ما تكوّن من مورفيمين فأكثر (وحدات) + تكون بين أجزائه علاقة إسناد أو تقييد (علاقة) + وينشأ عنه ممثل تقييدي أو إسنادي أو أسلوبي تتغير دلالته وفق السياق + وقد يتميز كل جزء من أجزاء التركيب بحرية الترتيب أو عدم جواز تغيير الموقع}.

6) النص: ونعرّفه بالمسبورات الآتية: {وحدة لغوية + تركيبان (وِحْدات) + يتضمن التركيبانِ إسنادَيْنِ على الأقل (علاقة) + يحقق الإسنادان ممثِّلا لا يمكن حصوله إلا باجتماعهما (علاقة)}

إن كل الظواهر اللغوية ما هي إلا علاقات خاصة تحصل في الوِحْدات اللغوية السِّتّ (الفونيم، المقطع، المورفيم، الكلمة، التركيب، النص) وما علينا سوى أن نضع تحت كل وحدة من الوحدات السِّتّ– الظواهرَ (العلاقات الخاصة) التي تحصل لها، وقد تتكرر الظاهرة (العلاقة الخاصة) فتحصل في وحدتين أو أكثر.

إن محاولة إحصاء كل الظواهر اللغوية التي تقع في الوحدات الستِّ السابقة يحتاج إلى بحث مستقل، وجهد كبير، وتنبيش عن الظواهر المشتركة بين اللغات والظواهر الموجودة في لغات بعينها دون

غيرها، ولَعَمْري إنه مشروع يحتاج إلى وقت طويل وفريق عمل، ولأجل هذا تقدم نظرية السبر حلًّا يغنينا عن ذلك ويقودنا إلى وضع أيدينا على أنواع الوحدات اللغوية الأساسية، وذلك بتصنيف العلاقات اللغوية إلى نوعين رئيسيين يساعد أحدهما على تحليل أنواع المنطوق للتوصل إلى وحداته الأساسية، ومِن ثَمّ نحل كثيرًا من المشكلات اللغوية سواء كانت مشكلات في المفاهيم أو التحليل.

إن العلاقات الخاصة التي تتصف بها الوحدات الستّ تنقسم إلى نوعين رئيسيين هما:

1) علاقاتُ وجودٍ: وهي العلاقات الضرورية التي بها تتميز وِحْدة من الوِحْدات ويصبح لها تعريف جامع مانع؛ وهي علاقات لا تنفك عن الوِحْدة بل تصحبها في كل سياق. وهذا يعني أننا لو تصوّرنا وجود أمثلة من وحدة الفونيم مثل الأصوات (ت، ح، س، ع) فإن كل مثال من هذه الأمثلة يجب أن يتصف دائمًا بالعلاقات الضرورية التي تقوم عليها ماهية المورفيم، ومن أمثلة هذه العلاقات الوجودية اتصاف الفونيمات بقبولها قانون الاستبدال. وهذه العلاقات الوجودية يمكن أن تسلم منها بعض الوحدات الست لكن لا يعقل أن تخلو منها كل الوحدات الست.
2) علاقاتُ تَحْلِيةٍ: هي علاقات لا تفتقر إليها الوحدات لإثبات وجودها، وإنما هي خصائص إضافية تتزين بها أمثلة من وِحْدة معينة ولا تتصف بها كل أمثلة الوحدة، ومثال هذا أن اتصاف فونيم بالتفخيم لا يُعَدّ علاقة وجودية بل علاقة تحلية؛ لأن التفخيم ليس سمة ملازمة لكل الفونيمات.

ويمكننا من خلال ما سبق أن نعرِّف الوحدة اللغوية linguistic unit بأنها ما يمكن أن يُنْطَقَ وله قيمة عند جماعة لغوية، ولا يخلو من علاقةِ وجودٍ أو علاقات وجود تميزه من غيره بحيث تنطبق هذه العلاقة أو العلاقات على كل جزئياته ولا توجد هذه العلاقة أو العلاقات في غيره. وقد يتميز بعلاقات وجود أخرى يشترك فيها مع نوع آخر من الوحدات اللغوية.

وإذا عُدْنا إلى أنواع الوِحْدات اللغوية الستّ وجدنا أنها جميعا تلتزم بعلاقات الوجود المشتركة التالية: 1. اتصافها بأنها ذبذبات صوتية تنتمي إلى الوجود الفيزيائي والمعطيات الطبيعية والمعرفة المفارقة (هوسرل، 2007، ص32-33). 2.اتصافها بأنها منطوقة تنتمي إلى الوجود الميكانيكي الذي يسمح لحدوث الحركة في وسط مادي (روزنتال، ص10، 554). 3. وقوعها في الكلام. 4. ظهورها في صورة بنية. 5.إما أن تكون جزءًا له كلٌّ أو كُلًّا له جزء. 6.كونها مشتملة على صوامت أو صوائت. 7.اعتراف المجتمع اللغوي بها واستعماله لها. 8. اطراد خصائصها في جزئياتها. 9. استغراق نطقها زمنًا

معينًا. 10.لها طول كِمِّيّ. 11.لها كليات وجزئيات، فالكليات هي الخصائص التي تشترك فيها مجموعة أفراد، والجزئيات هي كل فرد يمثل حالة متفردة مخصوصة بما لا يسمح لغيرها الاشتراك معها فيها.

ومادامت جميع الوحدات اللغوية تلتزم بهذه العلاقات الوجودية المشتركة فإننا سنتعارف من الآن على أن قولنا (وِحْدة لغوية) يساوي قولنا {ذبذبات صوتية (وِحْدة مجردة) + علاقات الوجود المشتركة}.

علينا ألا ننكر أيضًا أن بعض الوحدات الأساسية مركبة من وحدات أساسية أخرى؛ لكن هذه الوحدات الأساسية المركبة تختلف عن وحداتها الأساسية الصغرى في أن الوحدة الأساسية المركبة تتمتع بعلاقة وجود خاصة بها تنطبق على جميع جزئياتها، وهذه العلاقة الوجودية لا تنطبق على جميع جزئيات أية وحدة أخرى. ومثال هذا أن الكلمة وحدة أساسية مركبة من فونيم أو أكثر، ومن مقطع أو أكثر، ولكن كل كلمة تتمتع بقدرتها على الإحالة إلى ممثِّل وموضوع، وهو ما لا يتمتع به أي فونيم ولا أي مقطع. وقد يتبادر إلى الذهن السؤال الآتي: إذا كانت الكلمة وحدة كبرى تتضمن وحدات أصغر منها هي الفونيم والمقطع، فلماذا لا نعتبر الفونيم هو الوحدة المجردة التي تتركب منها سائر الوحدات المركبة (المقطع، المورفيم، الكلمة، التركيب، النص)؟ والجواب أن الفونيم في الحقيقة هو أيضًا وحدة مركبة من ذبذبات صوتية، ولذلك آثرنا التفرقة بين الوحدات المجردة (الإلكترون، البروتون، الفوتون، الذبذبات الصوتية، المغناطيس، الأرواح) التي تتكون منها كل المسبورات المحْدَثة، والوحدات الأساسية التي يتميز بها مجال معين مثل مجال اللغة.

وأما علاقات التحلية فإنها تنطبق على بعض جزئيات وِحْدة أساسية ولا تنطبق على كل جزئياتها، وكذلك لا تنطبق على كل جزئيات أية وحدة أساسية. وعلاقات التحلية في اللغة كثيرة جدًّا تحتاج إلى معجم لإحصائها، بعضها تشترك فيه اللغات، وبعضها يوجد في لغة دون غيرها، ونمثل لها بعلاقة الاستقلال independence إذ تتميز الكلمة بإمكان أن تكون منطوقة وحدها مستقلة في وجودها الفيزيائي، وكذلك المقطع. وعلاقة **الجزئي** Member أو Denotata كما ذكر مورس (Morris, 1934, p5) وهو الوِحْدة أو العلاقة المتعينة عند المتكلم والمخاطب بإحدى وسائل التعريف. كأن تكون عَلَمًا نحو "الأردن" أو مُعَرَّفًا بأل العهدية الحسية أو الذهنية أو الذكرية نحو "أغْلِقِ البابَ" أو مُشَارًا إليه نحو "هذه الطريق". فهذه التصورات لا نسأل عنها بـ"كم" ولا "أيها" لأنها ليس لها سوى مصداق واحد. وعلاقة المفصل أو الفاصلة juncture وهي سكتة خفيفة بين عدة كلمات أو مقاطع بقصد تحديد مكان انتهاء الكلمة أو المقطع وبداية كلمة جديدة أو مقطع آخر. وعلاقة التنغيم Intonation وهي رفع صوت جزء من الكلمة أو التركيب وخفض صوت الجزء الآخر.

المبحث الثالث: تفصيل الفرق بين الكلمة والمورفيم:

ثمة أسئلة ينبغي أن تجيب عنها نظرية السبر قبل أن نبدأ بتفصيل الفرق بين الكلمة والمورفيم، وهي:

1) إن مفهوم أي مصطلح هو المفهوم الشائع عند المختصين في مجاله، فما الداعي إلى سلوك طريقة نظرية السبر لتقديم المصطلحات بمفاهيم مختلفة؟
2) إذا كان تعريف المصطلح اللغوي يكفيه أن نذكر بعض العلاقات التي تميزه في غيره فلماذا ننظر إليه من علاقات كثيرة تبلغ اثنتين وعشرين علاقة وجود؟
3) أليس ينبغي لنا أن نراعي خصوصية الدرس اللغوي التراثي وما استقر عليه من مفاهيم في المصطلحات اللغوية؟

إن نظرية السبر لا تنكر أن المصطلح لفظ يتمتع بالتردد في الكتاب المختص الواحد وبالشيوع عند سائر لمختصين في المجال نفسه، وله عندهم مفهوم يتعارف أغلبهم عليه (كلود، 2012، ص41-64)، ولكن نظرية السبر تحاول أن تجيب عن الإشكالات الآتية:

1) كل مصطلح لا يخلو من أن يكون معبِّرًا عن وحدة أو علاقة، وهذه الوحدة أو العلاقة ترتبط بعلاقات ووحدات أخرى يفتقر إليها لتحديد مفهومه، فكيف يتسنّى لعالِمٍ أن يحدد مفهوم مصطلح دون أن يَعْرِفَ الوحدات والعلاقات الضرورية لمفهومه؟
2) كيف يحق للعالم أن يعرِّف مصطلحًا بالاقتصار على بعض العلاقات المرتبطة بمفهومه قبل أن يفحص قيمة سائر العلاقات الأخرى الضرورية التي يفتقر إليها مفهومُه أيضًا؟
3) من السهل أن يأتي عالمٌ إلى مصطلح فيُعرِّفه بالمفهوم الذي يراه مناسبًا، ثم يأتي عالم آخر فيعرّفه بمفهوم آخر يراه أنسب، وتستمر هذه العملية مع علماء آخرين على مرّ الزمان، وهكذا نجد أنفسنا أمام تراث من التعريفات والخلافات المختلفة في مفهوم واحد؛ لأن كل عالم من أولئك العلماء لم يكلف نفسه أن يخبرنا بالمنهجية التي اتبعها لاختيار مفهومه حتى يقنعنا بأنه سار وفق قواعد علمية استعرض فيها المفاهيم المحتملة للمصطلح ثم اختار له المفهوم الدقيق المناسب.
4) إن نظرية السبر لا تعارض اختلاف الآراء في مفهوم المصطلح الواحد، واختلاف العلماء في التفرقة بين مصطلحين، ولكنها تشترط على مَن أراد اختيار مفهوم آخر للمصطلح أن يوضِّح المنهجية التي سار عليها وسمحت له باستبعاد كل العلاقات والوحدات المرتبطة بالمصطلح وسمحت له باختيار بعضها الذي أصبح العِمَادَ الذي يشكل مفهوم المصطلح عنده.

5) لقد اختلف العلماء القدماء والمحدثون في مفهوم الكلمة، ومفهوم المورفيم، ومفهوم الجملة، وستستمر الخلافات في مفاهيم هذه المصطلحات وفي مفاهيم مصطلحات لغوية أخرى مادام اهتمامهم منصبًّا على وضع التعريفات دون مناقشة المنهجية التي ينبغي أن يسير عليها مَن يضع التعريفات.

6) قد يعتقد بعضهم أن الحل في الآلية التي يقدّمها علم المنطق المتمثلة في العناية بالكليات الذاتية والكليات العرضية التي تكشف عن السمات التي تميز الشيء المعرَّف من غيره، لأن الكليات الذاتية هي الخصائص التي لا تنفك عن الشيء، والكليات العرضية هي الخصائص التي قد تعتور الشيء تارة وتزول عنه تارة أخرى. والحقيقة أن علم المنطق لا يقدم الآلية التي تساعد على التوصل إلى كل (الوحدات) الموجودة في مجال معين، ولا إلى إحصاء كل (العلاقات) الضرورية للتمييز بين هذه الوحدات، ولا يهدف علم المنطق إلى فتح رؤية أرحب بالنظر إلى كل وحدة من مختلف الزوايا المحتملة التي نسمّيها العلاقات.

لقد أوضحنا فيما سبق الفروق بين الكلمة والمورفيم إيضاحًا مُجْمَلًا، لكن بعض الفروق محتاجة إلى مزيد من التوضيح، ولاسيما أن نظرية العلامات قاصرة عن العناية بالوِحدات اللغوية التي لا تحيل إلى ممثل ولا إلى موضوع، وهي قاصرة أيضًا عن تفصيل موقفها من الأدوات مثل (حروف الجر وأدوات الشرط وأدوات الاستفهام)، ولأجل هذا نحتاج إلى تفصيل الفروق بين الكلمة والمورفيم في الزوايا التالية معرِّجين على مثل هذه الإشكالات:

الزاوية الأولى: العلامة اللغوية المحيلة إلى موضوع وإلى صورةٍ ذهنية:

تتكون المعاجم اللغوية العامة –مثل لسان العرب– من مداخل، وهذه المداخل عبارة عن علامات لغوية –بمفهوم النظرية السيميائية– تدل على موضوع، وإذا طبّقنا هذه الفكرة على وِحْدات مثل (ال) و(ن) و(أ) وجدنا أنها وْحدات لا تستطيع وحدها التعبير عن موضوع؛ بل إنها لا تقوم بأية وظيفة حتى تدخل إلى سياق لغوي أو تجاور وحدة لغوية أخرى معبرة عن معنى أو وظيفة مثل أن تدخل (ال) على (الجو صافية) فنعرف أنها ال العهدية. ومثالها أن تدخل النون على (رزقني) فنعلم أنها نون وقاية تفيد إيصال الفعل بياء المتكلم والتفرقة بين المصدر (رِزْق) والفعل (رَزَقَ). ومثل أن تدخل الهمزة على (أتَكْتُبُ؟) فنعلم أنها تفيد الاستفهام. من هنا ندرك أن هذه الوحدات مورفيمات لأنها أدّت وظيفة، ونستنتج أن من المورفيمات ما ليس علامة لغوية محيلة إلى موضوع. وهذا بخلاف الكلمات التي

تمثل مداخل المعاجم اللغوية العامة مثل (قلم، رؤية، ملتقى، عالِم)؛ فهي وحدات معبرة عن موضوع حتى لو لم تدخل في سياق.

الزاوية الثانية: الممثل والوظيفة: تفرّق نظرية السبر بين الممثل والوظيفة، فالممثل هو الصورة الذهنية التي تصنعها العلامة اللغوية سواء كانت هذه العلامة كلمة أو تركيبًا، وسواء كانت هذه الصورة الذهنية ناشئة عن كلمة بدون تركيب أو كلمة داخل تركيب. أما الوظيفة فهي الدور الذي تؤدّيه الوحدة في السياق، ومثال الوظيفة التي ليست ممثِّلًا أن واو الإشباع في (سألتُمونيها) لا تحيل إلى صورة ذهنية، ولكنها تؤدي وظيفة إيصال الفعل بمفعوله بعد ضمير الفاعل الجمع المتكلم (تُم). ونقول عن الفعل (سأل) إن له معنى (استفهم) قبل دخوله السياق، وله هذا المعنى أيضًا في سياق (سألتمونيها)، وله بالإضافة إلى هذا المعنى وظيفة الفعل الماضي المسند إلى فاعل. ومن هنا يتبين أن لكل مورفيم وظيفة ولكن قد لا يكون له ممثل؛ على خلاف الكلمة فهي تحيل إلى ممثل حتى قبل دخولها السياق، وإذا أدّت الكلمة وظيفة في السياق صارت كلمة ومورفيمًا في الوقت نفسه. ويتبين لنا من هذا النقاش أن بين الوظيفة والممثل عمومًا وخصوصًا من وجه، فالدلالة المعجمية للكلمة قبل دخولها السياق تُعَدّ ممثِّلًا لا وظيفة، والفاعلية وظيفة وممثل، ودور نون الوقاية وظيفة وليست ممثِّلًا.

الزاوية الثالثة: مجموعة الإسناد والمجموعة القصورية: وهما مفهومان فيزيائيين من صياغة أينشتاين (أينشتاين، 2015، ص35-36)، ونقد بهما هنا أن وظيفة المورفيم وظيفة الكلمة لا تتحققان إلا بقانون مجموعة الإسناد والمجموعة القصورية، فلو قلنا إن المورفيم والكلمة هما مجموعة الإسناد ثم سألني شخص عن الهاء ما وظيفتها في العربية؟ لسألتُهُ: أيَّ هاء تقصد؟ فثمّة هاء الضمير، وثمة هاء السكت، وثمة هاء المبالغة. ومن هنا ندرك أن المورفيم مجموعةُ إسنادٍ تفتقر إلى مجموعة قصورية (وِحْدات أخرى في السياق) لتتضح وظيفته. وهكذا لو سألني شخص عن الوظيفة اللغوية للطابعة، لقلت له: أعطني جملة فيها الطابعة أخبرْك بوظيفتها.

ولا نستطيع أن ننكر أن بعض الكلمات يمكن أن تلتزم وظيفة واحدة في كل السياقات، وهذا يجعلنا نتوقع وظيفتها حتى قبل أن تُرْمَى في أتون السياق المضطرب المعنى، ومن هذا لفظة (طالَما). ومع هذا نعتقد أن توقُّعنا هذا ليس تصوّرًا ذهنيًّا قبل دخول السياق بل هو وظيفة حصلت بتكرار استعمالها.

وعلى العكس من ذلك نقف عاجزين عند بعض الوِحْدات عن توقع الوظيفة التي تقوم بها حتى تخضع لقانون مجموعة الإسناد والمجموعة القصورية، ويمكن التمثيل لذلك باللام المفتوحة، فهي قد تكون

حرف توكيد، وقد تكون دالة على استصراخ المستغاث (يا لَزيدٍ لعمرٍو)، وقد تكون موطِّئة للقسم في {لتدخُلُنّ المسجدَ الحرامَ إن شاءَ اللهُ آمنينَ} [سورة الفتح: 27].

ورغم إيماننا بأن الكلمة والمورفيم كليهما يقدمان وظيفة مشروطة بقانون المجموعة القصورية فإن ثمة فرقًا بين المجموعة القصورية للكلمة والمجموعة القصورية للمورفيم، فالكلمة تدخل في مجموعات قصورية كثيرة فتتنوع وظائفها، في حين لا يدخل المورفيم إلا في مجموعة قصورية محددة أو في مجموعات قليلة، فلا يحصل له وظائف كثيرة. ومثال هذا أن كلمة (كاتب) وهي اسم فاعل يمكن أن تنال وظائف الرفع ووظائف النصب ووظائف الجر، ويمكنها أن تعمل عمل الفعل، ويمكنها أن تدل على الزمن الماضي أو الحاضر أو المستقبل، ويمكنها أن تدل على التجدد نحو (إنه كاتبٌ الرسالة غدًا) أو الثبوت نحو (إنه الكاتب بالعدل).

إن قانون مجموعة الإسناد والمجموعة القصورية يتضمن شرط الاطراد، وقد تميز علما الصرف والنحو –عن الدلالة المعجمية وفقه اللغة– بأنهما علمان يهتمّان بقانون الاطراد، ومادام المورفيم ظاهرة صرفية ونحوية فينبغي أن تكون صحة الاعتقاد بوجود مورفيم معين في نوع معين من أنواع الكلم مرهونة باطراد هذا المورفيم في هذا النوع تحديدًا، وبناء عليه ينبغي صوغ المورفيمات في قواعد مطردة على النحو الآتي:

1) كل همزة أو تاء أو نون أو ياء جاءت أولَ الفعل المضارع تُعدّ مورفيمًا دالًّا على إسناد الفعل إلى المتكلم (أَكْتُبُ) أو المتكلمين (نَكْتُبُ) أو المخاطَب (تَكْتُبُ) أو الغائبة (تَكْتُبُ) أو الغائب (يَكْتُبُ).
2) كل نون تدُلّ على المطاوعة إذا جاءت في وزن (انْفِعال) ومشتقّاته مثل (انْفَعَلَ، يَنْفَعِلُ، انْفَعِلْ).
3) كل جذر جاء في مصدر أو مشتق من مشتقاته فهو دال على الحدث، ويكون مورفيمًا غير تتابعي.

الزاوية الرابعة: عدد الفونيمات (الطول الكِمّيّ): إن الفعل المعتل الفاء واللام مثل (وَلَى) –ومضارعه (يَلِي)– يأت الأمر منه بحذف فائه ولامه فيقال (لِ)، وهو كلمة لأنه يمكن نطقه مستقلًّا ويحيل إلى ممثّل. ولا نجد كلمة تقل حروفها عن فونيمين لأن شرط استقلالها يقتضي عدم القدرة على نطق فونيم وحده دون الاستعانة بنطق فونيم آخر معه. على خلاف المورفيم المتمثِّل في تاء التأنيث في قولنا

(أكَلَتْ) فهي مورفيم مكون من صامت واحد، وكذلك ألف التأنيث في (أكَلا) فهي مورفيم مكون من صائت واحد.

الزاوية الخامسة: الكليات والجزئيات وتعدد البِنَى والوظائف: الجمع مفهوم كُلِّي يُعَدّ عند المناطقة جنسًا لأنه يشمل أنواعًا كلية هي اسم الجنس الجمعي، واسم الجمع، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، وجمع التكسير، والجمع المساوي، وما جُمِع على ذوات وذوي. ولكل نوع جزئيات أي أمثلة مثل (شَجَرٌ) فهو مثال من أمثلة اسم الجنس الجمعي. ونَعُدّ (شَجَرٌ) بنية من بِنَى الكلّي المسمى اسم الجنس الجمعي.

فما علاقة المورفيم والكلمة بالكليات والجزئيات؟.. إن الكليات ممثّلات (مفاهيم) تظهر بأشكال (بِنَىً) مختلفة بعضها يكون مورفيمًا وبعضها كلمة، فلو أخذنا مفهوم التعريف العهدي قلنا إنه يتحقق بمورفيمات مثل الضمير المتصل و(ال) العهدية، ويتحقق أيضًا بكلمات مثل الاسم الموصول واسم الإشارة والعَلَم والضمير المنفصل والمضاف إلى إحدى هذه الكلمات.

إن الضمير المتصل جنس كُلِّي وهو مورفيم يتحقق في أنواع مثل ضمير الغائب المتصل، وضمير الغائبة المتصل، وضمير المتكلم المتصل، وضمير المتكلمين المتصل. ولكل نوع من هذه الأنواع جزئياته مثل ضمير الغائب المتصل في كلمة (كِتَابُهُ).

إن اسم الإشارة جنس كلي وهو كلمة تتحقق في أنواع مثل اسم الإشارة إلى المفرد المذكر القريب، واسم الإشارة إلى المفردة المؤنثة القريبة، واسم الإشارة إلى المثنى المؤنث القريب، واسم الإشارة إلى المثنى المذكر القريب. ولكل نوع جزئياته مثل اسم الإشارة إلى المثنى المذكر القريب في عبارة (هذان نَجَحا).

إن المورفيم لابد أن يؤدي وظيفة لأنه ملتزم بوجوده في تركيب، في حين لا تؤدي الكلمة وظيفة إلا في التركيب. فإذا كان المورفيم والكلمة في تركيب احتمل أن يؤدي كل منهما وظيفة واحدة، أو يؤديا وظائف عدة، أو يُسْهِما مع غيرهما في إنتاج وظيفة واحدة. ففي قولنا (زيدٌ كريم) تقع وظيفة المبتدأ على كلمة (زيد). وفي قولنا (كَتَبْتُ) تقع وظيفة الفاعل على مورفيم التاء المضمومة. وفي قولنا (زيد قادم) تحمل كلمة (قادم) وظيفة الخبر ووظيفة الدلالة على الزمن الحاضر أو المستقبل. وفي قولنا (مسلمات) يحمل المورفيم (ات) وظيفة التأنيث ووظيفة الجمع. وفي قولنا (جاء الوزير) تتوزع وظيفة المفعول به على المورفيم (ال) وكلمة (وزير).

هذا التفصيل يفيدنا في مناقشة قول حلمي خليل إن "التسمية هي وظيفة الاسم الصرفية... وأما المعنى الصرفي للأفعال بشكل عام فهو الدلالة على الحدث والزمان معًا... وأما المعنى الصرفي للصفات فهو الدلالة على موصوف بالحدث..." (خليل، 1993، ص57). فأقول إن الاسمية والوصفية والفعلية مفاهيم وليست قوالب (مباني)، وإنما يأتي مفهوم الاسمية على قوالب بعضها مبني وبعضها معرب مشتق وبعضها معرب جامد، وهذه القوالب بعضها له وزن مطّرد وبعضها يُحْفَظ ولا يُقاس عليه.

الزاوية السادسة: تتابع الأجزاء أو تفكّكها: إن صيغ المضارع سَتَظَلّ أوزانًا تحتمل أزمنة عدة حتى تدخل الجُمَلَ فتصرفها قرينة إلى الزمن الآني (يسافر الآن)، أو الزمن المستقبَل (يسافر غدًا)، أو العادة (يسافر كل شهر)، أو الماضي (لم يسافر البارحةَ). ولكن الأصوات الدالة على حَدَث السفر في هذه الأفعال هي (س.ف.ر) بدليل أننا نجد هذا المعنى باقيًا مع تغيير سائر الأصوات في نحو (أسافر، سيسافر، مسافِر، سافَرَ، السَّفَرات الطويلة). وهذا يعني أن (س.ف.ر) مورفيم داخل مورفيم أكبر منه هو صيغ الأفعال. ويتصف المورفيم الدال على الجذر بتفكك أجزائه أي عدم اتصال بعضها ببعض لأن بين كل فونيم وآخر صوائت وصوامت؛ في حين تتصف كلمة الفعل المضارع (يسافر) على تواصل أجزائها. إن بعض أنواع المورفيمات تتابع أجزاؤها وبعضها يتفكك؛ لكن أجزاء الكلمة غير قابل للتفكير لأنها تصنع صورة ذهنية بتتابع فونيماتها.

الزاوية السابعة: قانون الاستبدال: اهتم سوسير على مستوى التركيب باستبدال العناصر اللغوية ودلالتها وعلاقة بعضها ببعض في التركيب، ومثال هذا أننا في عبارة (جلست القطة على الحصيرة) نلاحظ أنه مجموعة من العلامات مرتبة ترتيبًا مقبولًا، فالقطة في هذا التركيب مناسبة لأنها ليست الشاحنة ولا الجمرة الخبيثة ولا المشنقة، ولكن يمكن أن نضع مكان القطة (الكلب)، ويمكن أن نضع (الكرسي) بدلًا من الحصيرة، ونضع (نامت) بدلًا من جلست (كوبلي؛ جانز، 2005، ص22-23). وهذا ما يسمى بالعلاقات الاستبدالية paradigmatic أو المحور الرأسي أو التوزيع أو الإحلال.

إن قانون الاستبدال مبدأ يُحْتَكَم إليه في تعريف المورفيم؛ إذ ينفعنا قانون الاستبدال في فهم فكرة المحافظة على النوع أو الباب النحوي أو الصرفي مع تغيير الأمثلة، ومثال هذا نقول في الإنجليزية إن كل فعل مضارع بسيط simple present يأتي بعد ضمير الغائب أو الغائبة (he, she, it) سيُضاف إلى آخِره (s)، مثل: (She writes)، (He arrives)، (It rains)، فالنوع الصرفي هنا هو المضارع البسيط، وأمّا أمثلته فهي (write, arrive, rain).

ثم إن قانون الاستبدال ينفعنا في إجابة السؤال القائل: هل وزن الفعل هو الدال على الإسناد أو أحرف المضارعة؟ فنقول إن إحلال حرف مضارع مكان آخر من الأحرف الأربعة يجعل صيغة الفعل كما هي دالة على الحدث نفسه والزمان نفسه، وإنما الذي يتغير هو إسناد الفعل، فدلّ هذا على أن استبدال أحرف المضارعة هو السبب في تغيير معنى الإسناد، فهي مورفيمات الإسناد.

أما الكلمة فإن وظائفها أوسع من وظائف المورفيم، ولأجل هذا فإن قانون الاستبدال يصلح لتحديد وظيفة المورفيم، في حين أنه قانون ينفع الكلمةَ في حال الرغبة في معرفة حقيقة الترادف بينها وبين غيرها.

الخلاصة:

1) يتبين لنا من التفرقة بين (الكلمة) و(المورفيم) أنهما يشتركان في بعض العلاقات مثل أن لهما كليات وجزئيات وأنهما يقبلان تعدد المباني والوظائف. ويتبين أنهما يختلفان في علاقات أخرى مثل مجموعة الإسناد والمجموعة القصورية والاستبدال وعدد الفونيمات وتتابع الأجزاء والإحالة إلى ممثل وموضوع.
2) إن علاقات الوجود التي توجد في الكلمة ولا توجد في المورفيم تُعَدّ الحدود الضرورية لتعريف الكلمة والتفرقة بينها وبين المورفيم، ويضاف في التفرقة بينهما ما هو علاقة وجود للمورفيم غير موجودة في الكلمة.
3) قلنا في بداية هذا الفصل: ((لا يستعان بعلاقة التحلية (ب) للتفرقة بين الوحدة (س) والوحدة (ص) إلا إذا كانت علاقة التحلية (ب) معدومة في كل جزئيات إحدى الوحدتين وموجودة في بعض جزئيات إحدى الوحدتين)). وقد صدق هذا حين تحدثنا عن علاقة (التفكك) إذ تبيّن أنها خاصّة تتمتع بها بعض المورفيمات وتنعدم في كل الكلمات، ولأجل هذا ساغ اعتبار هذه العلاقة من الفوارق بين الكلمة والمورفيم.
4) لاحظنا أن كلًّا من المورفيم والكلمة كليات لها جزئيات؛ لذا لم تكن الكليات والجزئيات علاقة مقبولة للتفرقة بين الكلمة والمورفيم، وقد ذكرناها لتكون مثالًا للعلاقات المشتركة التي لا تصلح للتفرقة بين وحدتين.
5) ما كان لنا أن نصل إلى هذه الفروق بين الكلمة والمورفيم لولا أننا فرّقنا بين علاقات الوجود وعلاقات التحلية، وعَرَضْنا المورفيم والكلمة على هذه العلاقات.

6) إن نظرية السبر نظرية كونية شمولية تسعى إلى تمييز أية وحدة في الكون من سائر الوحدات؛ لأجل هذا لا ترضى نظرية السبر بأن نقتصر في تعريف وحدة على بيان بعض علاقات الوجود التي تتميز بها حتى لو كانت هذه العلاقات الوجودية مما تنفرد به هذه الوحدة عن سائر الوحدات في الكون. ذلك لأن كل علاقة من علاقات الوجود تمثِّل جزءًا من ماهية الوحدة، وبدون هذا الجزء تتعرض الوحدة لتشويه يُنْتِج صعوبةً في تمييزها وسط مليارات الوحدات التي يَضِجّ بها الكون. ثم إن الهدف من ذكر كل علاقات الوجود لكل وحدة هو إعادتها إلى أصلها (وحدتها المجردة) باعتبار أن في هذا خطوة مهمة لتحقيق مطامح نظرية السبر في توحيد مصطلحات العلوم ذات المفهوم الواحد.

المراجع:

1) أينشتاين، ألبرت، ما نظرية النسبية؟، مقال في جريد Times البريطانية عام 1919، ضمن كتاب "ألبرت أينشتاين: أفكار وآراء"، مؤسسة فوارس: القاهرة، 2015.

2) خليل، حلمي، الكلمة: دراسة لغوية معجمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط2: 1993م

3) كلود لوم، ماري، علم المصطلح مبادئ وتقنيات، ترجمة: ريما بركة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2012.

4) م. روزنتال؛ ب. يودين، الموسوعة الفلسفية، ترجمة: سمير كرم، دار الطليعة، بيروت، ط7: 2011

5) الكندي، خالد بن سليمان بن مهنا، أصول النحو: النظرية النحوية والأبعاد اللسانية، بيت الغشام، مسقط، ط1: 2018.

6) نفسه، مستقبل الدراسات الإنسانية في ضوء نظرية السبر، د.ن، ط1: 2018.

7) كوبلي، بول؛ جانز، ليتسا، ترجمة: جمال الجزيري، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ضمن سلسلة "أقدم لك" العدد 549، 2005م.

8) هوسرل، إدموند، فكرة الفينومينولوجيا، ترجمة: فتحي إنقزو، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1: أغسطس 2007.

9) Morris, Charles W., Foundations of the theory of signs, International Encyclopedia of Unified Science, The University of Chicago Press, 1934, volume 1 number 2.